الخليج العربي ..... المجلد العشرون ..... العدد (١) ١٩٨٨
.....مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية

عجز عوامل الاستقرار الضمنية في الاقتصادات الخليجية المصدرة للنفط

تأليف: الدكتور وليد عبد الخالق التميمي
جامعة قطر
تعريب: ـ الدكتور عبد السلام ياسين الادريسي
مركز دراسات الخليج العربي

تتمتع الاقتصادات الغربية بما يدعى عوامل الاستقرار الضمنية او التلقائية فهنالك نوع من الوسائل التي تمتص الهزات الاقتصادية وتخفف من حدة التقلبات في الدخل والاستخدام. ولايمكن القول بان الحكومات او رجال الاعمال بالغرب مسؤولون عن استخدام هذه الوسائل، بل انها تقع في الحقيقة بشكل عرضي وتلقائي. ولابد من الاشارة الى ان لهذه الوسائل اثارا جانبية تفيد الاجراءات والسياسات التي تتخذها نقابات العمال والحكومات ورجال الاعمال فيما يخص المدفوعات لصندوق الضمان ضد البطالة، والتعويضات، والضرائب، وارباح الشركات الموزعة [١]. ويرى معظم الاقتصاديين ان هذه الوسائل التلقائية غير كافية لتحقيق الاستقرارالاقتصادي. فضلا عن انها قد تحد من الانتعاش السريع[٢]و[٣].

يهدف البحث اولا لاثبات انه على الرغم من عدم التشابه بين الاقتصادات الخليجية المصدرة للنفط والاقتصادات الغربية الاقليلا، فانها تمتلك العوامل الضمنية التي تحد من التقلبات الاقتصادية ولكنها ضعيفة في اثرها، بمعنى انها

لاتظهر عند الحاجة اليها، وعندما تتواجد يكون تأثيرها انكماشيا. وثانيا يحاول الباحث ان يثبت بانه بسبب كون اتجاه اثر العوامل انكماشيا، فإنها ستؤثر ضمنيا على العالم الخارجي من خلال العلاقات الاقتصادية الواسعة للمنطقة مع العالم الخارجي.

يمكن استعراض عوامل الاستقرار التلقائية الموجودة في الاقتصادات الخليجية بمايلي:-

١- ادخارات القوى العاملة غير الوطنية:-

تعتمد اقتصادات الخليج العربي في عملها على العمل الاجنبي. ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:-

نسبة العمل الاجنبي الى مجموع القوى العاملة*

القطر	النسبة المئوية
البحرين	٣٦
الكويت	٧٠
عمان	٥٠
قطر	٨١
العربية السعودية	٤٣
الامارات	٨٤

يعمل العمال الاجانب من الحرفيين المثقفين، الماهرين وشبه الماهرين في الصناعة والخدمات والزراعة. بينما تتركز القوى العاملة الوطنية بشكل رئيسي في الوظائف الادارية والكتابية. يتم اشتغال العمال الاجانب على اساس عقود، اما لمدة محددة - عادة سنة - او لعمل محدد، كما هي الحال في تعيينهم بشركات اجنبية تنجز مشاريع محلية. وترتبط الاقامة في اقطار الخليج العربي مع الاستخدام.

*تعد الاحصاءات حول العمالة الاجنبية قضية حساسة، فقد تكون الارقام محافظة.

المصدر: المجموعة الاحصائية السنوية والخطط الخمسية.

تؤدي ظروف الاستخدام في اقطار الخليج العربي الى ميل حدي ومتوسط للادخار مرتفع لدى العمال غير الوطنيين. وقد تعود اسباب ذلك لما يلي:

أ ـ يمنح العمال الاجانب من ذوي الدخل العالي فقط إذناً بالتحويلات المالية لعوائلهم.

ب ـ لايسمح لغير المواطنين شراء عقارات بصورة قانونية.

جـ ـ محدودية الانفاق الشخصي على الانشطة الترفية.

د ـ محدودية المدة والشك في استمرارية الاستخدام للعمال الاجانب.

هـ ـ من اجل اغراء العمال الاجانب للعمل في اقطار الخليج العربي تدفع لهم اجور عدة اضعاف ما يدفع لهم في اي مكان اخر.

يقوم العامل المقيم بالادخار،وارسال ادخاره الىوطنه مازال مستخدما. وبسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للعمال المقيمين لذا فان المضاعف يكون صغيرا. ولما كان المضاعف صغيرا وبالتالي فان اثره ضعيفا، لذا نجد ان اي توسع في الاقتصاد لايلبث ان يتلاشى. ولكن هذه الحالة تكون على عكسها تماما في الاتجاه الانكماشي للدخل والاستخدام. فعندما يصبح العامل الاجنبي عاطلا فانه سيتوقف عن كونه منتجا ومستهلكا لانه سوف يغادر القطر، فيتغير الميل الحدي للاستهلاك من مستواه المنخفض الى مستوى مرتفع وتقترب قيمته من الواحد بالنسبة للاقتصاد المضيف. ويعني ذلك ان المضاعف يكون عاليا في حالة الانكماش مقارنة مع حالة الانتعاش. لقد نتجت هذه الحالة الفريدة بسبب وضعية الاستخدام والتي تنطبق على العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي. فبينما يعمل ادخال العمال الاجانب بما يشبه اثر المساهمات في صندوق الضمان ضد البطالة بالنسبة للعمالة الاجنبية ولا مدفوعات الخدمات الاجتماعية لتقوم بعمل المقلل من تدهور الاقتصاد في حالة الانكماش، لذا فان الكساد يزداد سوءاً.

٢ـ النظام الضريبي:ـ

لايوجد نظام ضريبي حديث في اقطار الخليج العربي، بل هنالك مدفوعات دينية تعرف بالزكاة، تفرض على الدخل ورأس المال وبعض الاصول من الثروة، وتهدف الزكاة الى اعادة توزيع الدخل والثروة من الاغنياء الى الفقراء. وتكون نسب الزكاة متناسبة وثابتة. ويعود الاذعان لهذا النوع من الضريبة الى الايمان بالدين وليس الى قانون الدولة. وعندما حاولت بعض الحكومات فرضها بقانون على دخول ورؤوس اموال الشركات، انتشر التهرب منها، وبخاصة بين رجال الاعمال المحليين، ولكن ، على اية حال، يلاحظ ان الشركات الاجنبية كانت اكثر حماسا واستجابة لجباة الزكاة. ولما كانت الزكاة متناسبة فانها اقل تأثيرا في مواجهة

الضغوط التضخمية خلال الانتعاش مقارنة بنظام الضرائب التصاعدية. وفي حين تساعد الضرائب التصاعدية على التخفيف من حدة الانكماش، نجد ان الزكاة ذات النسبة الثابتة تزيد من حدته. في الواقع تعد الزكاة اداة غير ملائمة للمعالجات المالية خلال الانكماش والانتعاش الاقتصاديين، الا انها وسيلة جيدة ومباشرة في اعادة توزيع الدخل والثروة نحو عدالة اجتماعية افضل.

٣ـ الاستهلاك المستقر لمستلمي الارباح:

على العكس من الاقتصادات الغربية حيث امتلاك رأس المال منتشر بشكل واسع وعلى عدد كبير من السكان، فان امتلاك الاعمال في اقطار الخليج العربي هو مسألة عائلية او مشاركة محدودة. ومازالت الشركات المساهمة في مراحلها الاولى تتطلب تغيرات هيكلية في الاقتصاد بعيدا عن الخدمات التجارية وباتجاه التصنيع من اجل ان تترعرع هذه الشركات. كما ان هنالك عاملا اخر الا وهو فقدان الثقة بالمساهمة في الشركات بعد انهيار سوق الاسهم (سوق المناخ) بالكويت. تقدم الشركات المساهمة عادة مستوى مستقراً من الايرادات للمساهمين سواءا في السنوات الجيدة او الصعبة لذا فانها حققت انفاقا استهلاكيا مستقرا للمساهمين. وادى ذلك الى تحقيق توازن تلقائي.

نظرا لارتفاع الدخول ومانتج عنه من تراكم رأس المال والثروة لاصحاب الارباح في الاقتصادات الخليجية، لذا فان مستوى الاستهلاك يتوقع ان يظل مستقرا. فأية زيادة في الدخل خلال الانتعاش يتوقع ان تذهب الى الادخار وبالتالي الى الاستثمار في الداخل والخارج. في حين ان اي انخفاض في دخولهم سيقابل بانخفاض في الادخار والاستثمار تاركا الاستهلاك بالمستوى نفسه. ولابد من الاشارة هنا الى ان الاستهلاك لاصحاب الارباح في الاقتصادات الغربية يتصف بكونه عاملا يؤدي الى ابعاد الاقتصاد عن التوازن المستقر، لولا وجود سياسات توزيع الارباح للشركات المساهمة التي تخفف من جنوح الاقتصاد نحو عدم التوازن. اما بالنسبة للاقتصاد الخليجي فبسبب نمط ملكية رأس المال والثروة، فان الاستهلاك بشكل عاملاً استقراريا.

رأينا من التحليل السابق ان عوامل التوازن والاستقرار التلقائي في الاقتصاد الخليجي، كما هي الحال في الاقتصاد الغربي تقوم بوظيفتها الاعتيادية في تقليل الضغوط التضخمية خلال الانتعاش. ولكنها بعكس تلك التي في الاقتصادات الغربية، تتجه نحو تعميق الكساد في حالة الانكماش، ومن اجل توجيه الاقتصاد بعيدا عن الانزلاق الى هاوية الكساد، لابد من استخدام وسائل تؤدي الى التوسع

في النشاط الاقتصادي كلما دعت الحاجة لذلك ، ولو ان ظروف الاقتصاد الخليجي تجعل من استخدام مثل هذه الوسائل مشكلة معقدة[٤]. كما ان المشكلة الاخرى المتضمنة فيما شرح اعلاه هي الانعكاس على الاقتصاد العالمي. اذ تمتلك اقتصادات الخليج العربي ميلا متوسطا عاليا للاستيراد. فيقدر بان الميل المتوسط للاستيراد بالسعودية ازداد من (٠,١٨) خلال المدة (١٩٦٨-١٩٧٣) الى (٠,٧٢) في المدة(١٩٨٠-١٩٨٣). كما تقدر المرونة الدخلية للاستيراد بالنسبة للاقتصاد السعودي (١,٣)[٥] وتقدر المرونة الدخلية للاستيراد بالنسبة لاقطار الخليج العربي اعلى مما هي عليه في السعودية.

المصادر :

١ .

Walter W. Heller, «**Committee for Economic Development's Stabilizing Budget Policy After Ten" Years,** AER, 47, September, 1957.

٢ .

Wilfred Lewis, J.R., "**Federal Fiscal Policy in the Post War Recession**" The Brooking institution, Washington D.C., 1962.

٣ .

Ansel M. Sharp and Mohammad Khan, "**Automatic Fiscal Policy 1966 - 1975**",Nebraska Journal of Economics and Business, 19 (Summer 1980).

٤ .

Walid Al-Timimi, "**Evolution of the Saudi Monetary System**", Banca Nazional del Lavoro Quarterly Review, No 152, March 1985, Rome, Italy.

٥ .

Rodney J.A. Wilson, "**The Impact of Falling Oil Revenue on Saudi Arabia's Import Policy**", The Arab Gulf Journal, Volume 5, No. 2, October, 1985.